

الوثيقة C 2017/3 - الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 وبرنامج العمل والميزانية  
للفترة 2018-2019

مذكرة المعلومات رقم 1 - أبريل / نيسان 2017

الأولويات وتخصيص الموارد للقدرات الفنية، بما في ذلك الفرص المتاحة لتقديم مساهمات طوعية

أولاً - سياق السياسات

1- نظر المدير العام، لدى إعداد برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019، في التحديات والتطورات التي حددها استعراض الإطار الاستراتيجي، والتوجيهات الواردة من المؤتمرات الإقليمية للمنظمة واللجان الفنية ولجنتي البرنامج والمالية والمجلس بخصوص مجالات العمل ذات الأولوية. ويبيّن هذا السياق تزايد الطلب على توفير الخدمات الفنية للمنظمة من أجل تحقيق النتائج، وخاصة لدعم البلدان في بلوغ مقاصد أهداف التنمية المستدامة، في ظلّ محدودية الموارد.

2- وقد جرت على هذا الأساس صياغة برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 بالارتكاز إلى أربعة مبادئ رئيسية هي:

(أ) الحفاظ على ميزانية إسمية ثابتة بدون أي تغيير في مستوى الاشتراكات المقررة وصافي الاعتمادات المرصودة، مقارنةً بالفترة 2016-2017، وذلك عبر استيعاب الزيادات في التكاليف وإعادة استثمار الوفورات في مجالات العمل ذات الأولوية، مع التسليم بالضغط الذي تمارسه الميزانية على الأعضاء في فترات التقلبات.

(ب) وتحديد المجالات البراجمية ذات الأولوية ومجالات إلغاء التركيز، وإعادة تخصيص الموارد للمجالات ذات الأولوية وتسييل الضوء على المجالات الأخرى ذات الأولوية التي يمكن فيها للمساهمات الطوعية أن تساعد المنظمة في تلبية الطلب على خدماتها الفنية.

(ج) وزيادة حصة برنامج التعاون التقني إلى 14 في المائة من صافي الاعتمادات المرصودة، تماشياً مع قرار المؤتمر رقم 89/9 والتوصية الصادرة عن المؤتمر في دورته التاسعة والثلاثين.

(د) والاستعانة بترتيبات إدارة البرامج المعتمدة حالياً لتسريع وتيرة تحقيق نتائج فعّالة ويمكن التحقق منها، لا سيما على المستوى القطري.

3- وبادرت لجنة البرنامج والمالية، عند النظر في برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019<sup>1</sup> في دورتيهما المعقودتين خلال الفترة من 27 إلى 31 مارس/آذار 2017، بالطلب من الأمانة تقديم معلومات إضافية عن الأولويات،

<sup>1</sup> الوثيقة C 2017/3، الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019.



وكذلك عن الالتزامات المتعلقة بالموارد المخصصة والمجالات ذات الأولوية بالنسبة إلى المساهمات الطوعية، وذلك قبل انعقاد الدورة السادسة والخمسين بعد المائة للمجلس.<sup>2</sup> وتقدم هذه المذكرة المعلومات المطلوبة المتعلقة بالفترتين 52 و53 من برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 بشأن الأولويات، بما في ذلك في ما يخص المساهمات الطوعية (انظر القسم الثاني والملحق) والفترتين 56 و57 بشأن الالتزامات المتعلقة بالموارد المخصصة (انظر القسم ثالثاً).

## ثانياً - الأولويات وتخصيص الموارد للقدرات الفنية بما في ذلك الفرص المتاحة لتقديم مساهمات طوعية

4- قام المدير العام، لدى النظر في القدرات الفنية المطلوبة لتنفيذ برنامج العمل، بمعالجة المتطلبات إلى أقصى حد ممكن من خلال ترتيب الأولويات وتحقيق الوفورات وإعادة تخصيص الموارد ضمن ميزانية ثابتة.

5- وخلال عام 2016، قام مجلس رصد برامج المنظمة، الذي يرأسه المدير العام ويتألف من نائب المدير العام والمديرين العاميين المساعدين في جميع المواقع وقادة البرامج الاستراتيجية، بتوجيه عملية إعداد الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2018-2021 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019، والنظر فيهما. وتم، من خلال هذه الآلية، إعطاء توجيهات بشأن مراعاة الأولويات التي أعربت عنها الأجهزة الرئاسية، بما في ذلك إعادة تخصيص الموارد المرصودة في الميزانية في شكل قدرات فنية (أي وظائف مدرجة في الميزانية) لمعالجة هذه الأولويات، على أن يتحقق ذلك من خلال البرامج الاستراتيجية والهدف 6.

6- واضطلعت الإدارة العليا، سعياً منها إلى توفير هذه القدرات الفنية، بعملية لمطابقة المتطلبات الفنية ذات الأولوية للبرامج الاستراتيجية والهدف 6 (بما في ذلك الأنشطة الفنية للمنظمة)<sup>3</sup> مع القدرات الفنية للمنظمة، على النحو التالي:

(أ) تقدم رؤساء الإدارات الفنية والمكاتب الإقليمية بمقترحات لوظائف فنية جديدة أو لإعادة توصيفها لسد الفجوات التي تشوب القدرات الفنية لمعالجة أولويات البرامج الاستراتيجية والهدف 6.

(ب) وقام قادة البرامج الاستراتيجية ونواب المدير العام (المناخ والموارد الطبيعية، والبرامج، والعمليات) باستعراض المقترحات وتصنيفها.

(ج) ثم تولى الفريق المعني بالإدارة التنفيذية والرصد<sup>4</sup> استعراض المقترحات والبت في المقترحات التي ينبغي إدراجها في برنامج العمل والميزانية باعتبارها وظائف مدرجة في الميزانية مع مراعاة الأولويات، وتلك التي ينبغي لفت انتباه الأعضاء والشركاء إليها من أجل تقديم مساهمات طوعية.

<sup>2</sup> الفقرة 20 (هـ) من الوثيقة CL 156/3 والفقرة 4 (ز) من الوثيقة CL 156/4.

<sup>3</sup> الوثيقة CL 153/3، مذكرة المعلومات رقم 3، العمل المعياري لمنظمة الأغذية والزراعة وعلاقته بتنفيذ البرامج.

<sup>4</sup> يتألف الفريق المعني بالإدارة التنفيذية والرصد من: المدير العام (الرئيس)، ونواب المدير العام، والمدير العام المساعد (التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، مدير (الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد)، ومدير الديوان.

7- وترد الأولويات وما ينجم عن ذلك من إعادة تخصيص لمبلغ 23.7 مليون دولار أمريكي للقدرات الفنية في الفقرتين 52 و53 والفقرات من 108 إلى 113 والجدولين 3 و4 من برنامج العمل والميزانية. كما ترد معلومات إضافية عن هذه الأولويات والمتطلبات ذات الصلة المتعلقة بالقدرات الفنية في الملحق بهذه المذكرة.

8- غير أنه لم يتسن مراعاة بعض المتطلبات الخاصة بالقدرات الفنية لمعالجة الأولويات ضمن موارد الاعتمادات الصافية لبرنامج العمل والميزانية في ظل ميزانية إسمية ثابتة. و ترد في الملحق بهذه المذكرة الفرص المتاحة للأعضاء والشركاء لتوفير هذه القدرات من خلال المساهمات الطوعية والشراكات، ويرد أدناه موجز عنها.

(أ) في ما يتعلق بالتكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره، هناك حاجة إلى قدرات فنية إضافية في المجالات التالية:

- الحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالمناخ. وجود خبير في إدارة المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية ووضع بدائل للأجلين المتوسط والطويل (الاستجابة ما بعد حالات الطوارئ). وستكون المعرفة بالاستثمارات المرتقبة مهمة أيضا، على سبيل المثال بشأن استخدام البيانات والمعلومات المتصلة بالأرصاد الجوية الزراعية بطريقة أفضل لمواجهة الجفاف، والآثار على المحاصيل والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك.
- تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ. وجود خبير في الترتيبات الخاصة بالمشاريع المالية مع المؤسسات المالية الدولية (بما في ذلك خيارات التأمين والضمانات) مع فهم جيد لعملية تقييم المشاريع على شكل مشاريع قابلة للتمويل، بما في ذلك معدل العائد الداخلي، ومقارنة بين التكاليف والأرباح، والقيمة الحالية الصافية، وتقييم المخاطر المالية.
- المناخ والتنوع البيولوجي. وجود خبير لفهم المقايضات بين أنواع أكثر قدرة على المقاومة - للجفاف أو الآفات - وخطر فقدان التنوع البيولوجي الزراعي. وبالإضافة إلى ذلك، كيفية مواصلة استخدام حطب الوقود أو لحوم الطرائد على نحو مستدام، في فترات الضغط، دون المساس ببقاء الأنواع المهددة.
- أخصائي في كربون التربة. وجود خبير في كيفية الحد من تآكل التربة والحفاظ على التربة العضوية وفي الوقت نفسه زيادة مخزونات ثاني أكسيد الكربون في التربة. وعلاوة على ذلك، فإن أهمية معرفة العلاقة القائمة بين المياه والتربة ستزداد أهمية في المناطق التي ستصبح فيها ندرة المياه حادة في العشرين سنة القادمة.

(ب) وفي ما يتعلق بالإنتاج الزراعي المستدام، هناك حاجة إلى قدرات فنية في المجالات التالية:

- نشر الابتكارات من أجل تعزيز ممارسات أكثر كفاءة وإنتاجية للتكيف مع تغيّر المناخ ضمن مختلف القطاعات الزراعية وغيرها مع التركيز بوجه خاص على أصحاب الحيازات الصغيرة / الزراعة الأسرية.
- التكنولوجيات البيولوجية من أجل تحديد وتعزيز اعتماد التكنولوجيات البيولوجية التي يمكن أن تؤدي بشكل مستدام إلى زيادة الإنتاج والإنتاجية في مختلف القطاعات.

(ج) وفي ما يتعلق بنظم الأغذية، بما في ذلك التغذية وسلامة الأغذية، هناك حاجة إلى قدرات فنية إضافية في المجالات التالية:

- تحليل الإنفاق العام في مجال تخصيص الموارد المالية واستخدامها، خاصة لتعقب النفقات العامة لأغراض الأمن الغذائي والتغذية وتحليل فعالية خيارات تخصيص الموارد.
- التمويل الريفي مع التركيز على نظم الأغذية، بما في ذلك الأدوات والخدمات من قبيل التأمين الزراعي، وإيصالات التخزين والمحاصيل، وتمويل سلاسل القيمة؛ والمنتجات والخدمات المتعلقة بالاستثمارات، بما يشمل الدراسات القطاعية ودعم سياسات الاستثمار؛ والدعم المباشر للاستثمارات العامة والخاصة من خلال صياغة مشاريع استثمارية ودعم التنفيذ والتقييم.
- الأسواق والمشتريات العامة، مع التركيز على برامج التغذية المدرسية بالاعتماد على المشتريات المحلية من المزارعين الأسريين. وهذا من شأنه أن يكمل القدرات الموجودة فعلا لدعم الحد من فقر المنتجين الأسريين من أصحاب الحيازات الصغيرة من خلال زيادة الدخل وتنوع الإنتاج، وكذلك الأمن الغذائي للمستفيدين من الأغذية المقدمة في المدارس وبرامج الحماية الاجتماعية.
- الشعوب الأصلية، بشأن النظم الغذائية للسكان الأصليين، ومدارس تعلم مهارات القيادة للشباب والنساء من السكان الأصليين، والضمانات البيئية والاجتماعية.
- الحق في الحصول على غذاء كاف والحقوقي الاقتصادية والاجتماعية، لضمان الاتساق وتعزيز نهج برامجي لمعالجة انعدام المساواة والأسباب الجوهرية للجوع وسوء التغذية والفقر.
- السلامة الكيميائية للأغذية وتقييم المخاطر وتقدير مدى التعرض لها لمعالجة الأعمال المتراكمة حاليا في بعض المجالات، مثل المواد المضافة للأغذية، والطلب المتزايد على المشورة العلمية في ميادين أخرى مثل الملوثات.

(د) وفي ما يتعلق بالإحصاءات، بما في ذلك دعم وضع مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وقياسها، هناك حاجة إلى قدرات فنية إضافية في المجالات التالية:

- ضمان الجودة. تقديم المشورة بشأن السياسات والخطوط التوجيهية إلى العمليات الإحصائية للمنظمة، بما في ذلك بالنسبة إلى جمع البيانات وتجهيزها ونشرها؛ ورصد تنفيذها في مختلف مجالات البيانات؛ وإعداد خطط لتحسين العمليات الإحصائية غير الممتثلة للمعايير المحددة.
- المعايير والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية. وضع المعايير والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية الدولية في مجال الإحصاءات الغذائية والزراعية، واستعراضها وتنفيذها.
- الدعم المنهجي لوضع المؤشرات الإحصائية للغابات ومصايد الأسماك والغطاء النباتي واستخدام المياه. الإشراف على إعداد المؤشرات الإحصائية والمصادفة عليها بطريقة منهجية في هذه المجالات، بما في ذلك بالنسبة إلى مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

(هـ) وفي ما يتعلق بجدول أعمال "صحة واحدة"، بما في ذلك مقاومة مضادات الميكروبات والثروة الحيوانية، هناك حاجة إلى قدرات فنية إضافية في المجالات التالية:

- الإدارة المتكاملة للآفات مع خلفية في علم الحشرات وإيكولوجيا الحشرات لدعم البلدان في وضع برامج الإدارة المتكاملة للآفات وفي تنفيذها.
- نظم المعارف الزراعية والابتكار لتنسيق نظم إدارة المعارف الخاصة بالزراعة وحماية المستهلك ومواصلة تعزيزها.

(و) وفي ما يتعلق بالحد من الفقر، لا سيما التنمية الريفية، بما في ذلك الزراعة الأسرية، هناك حاجة إلى قدرات فنية إضافية في المجالات التالية:

- موظف مسؤول عن العمالة اللائقة في الريف لزيادة الدعم الذي تقدمه المنظمة إلى البلدان الأعضاء في معالجة تحديات عمالة الشباب وفي تنفيذ نهج المنظمة ذي الصلة لمعالجة مسألة الهجرة.
- خبير اقتصادي في مجال تحليل الفقر لضمان إدراج تحليل الفقر والنهج والتقييمات المراعية للفقراء الناتجة عن ذلك في تصميم البرامج والمشاريع القطرية، من خلال تشجيع تنمية قدرات البلدان على تحسين فرص الوصول إلى البيانات والعمل التحليلي، والربط بالمشاريع والبرامج على المستوى القطري، بالاستعانة بإطار أفضل ونظرية التغيير المتعلقة بالحد من الفقر/ القضاء عليه.

(ز) وفي ما يتعلق بمصايد الأسماك، هناك حاجة إلى قدرات فنية إضافية في المجالات التالية:

- تدابير دولة الميناء. دعم واجبات التنفيذ الأساسية التي ينطوي عليها الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، بما في ذلك تنمية القدرات.
- إدارة الأرصد السمكية. المساعدة في إعادة تكوين الأرصد السمكية بالتركيز على وضع السياسات والأدوات (مثل قواعد الصيد والامتثال).
- مصايد الأسماك الصغيرة الحجم. لدعم تنفيذ الخطوط التوجيهية المتعلقة بمصايد الأسماك الصغيرة الحجم والصادرة عن المنظمة دعماً للمجتمعات الساحلية التي تعاني من استنزاف الموارد والفقر والبطالة.

(ح) وفي ما يتعلق بالغابات، هناك حاجة إلى قدرات فنية إضافية في المجالات التالية:

- سلاسل قيمة الغابات مع خبرة فنية في استراتيجيات التخفيف من المخاطر المالية وإدارتها وإلزام بتحليلات التوقعات المحلية والإقليمية والعالمية والتوقعات الخاصة بالعرض والطلب المتصلة بذلك.
- إدارة مخاطر الكوارث من أجل تكييف إدارة الغابات لجعل النظم الإيكولوجية الحرجية أكثر قدرة على الصمود والمساهمة في التخفيف من الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية، مثل تفشي الآفات وحرائق الغابات والرياح العاتية وغير ذلك من الأضرار الناجمة عن العواصف.

- إدارة الغابات على مستوى المجتمع المحلي من أجل تقديم المزيد من الدعم إلى البلدان في وضع إطار سياسي ومؤسسي تمكيني وتنمية القدرات لتنفيذ إدارة الغابات على مستوى المجتمع المحلي وتعزيزها.

### ثالثاً - أولويات الموارد المخصصة للالتزامات

9- تخضع التزامات المنظمة بتمويل مختلف الاتفاقيات والأجهزة التابعة للمعاهدات والترتيبات الحكومية الدولية، لإدارة رؤساء الإدارات الفنية والمكاتب ذات الصلة، بالاشتراك مع أمانات الأجهزة الرئاسية المعنية. وضمن الميزانية الإسمية الثابتة، فإن الموارد الخاصة بتلك الالتزامات المملوطة في الميزانية والتي جرى تخصيصها كأشطة فنية مؤسسية ضمن الأهداف الاستراتيجية ذات الصلة والهدف 6، بقيت على مستواها الحالي البالغ مجموعه 22.3 مليون دولار أمريكي، كما يرد تفصيله أدناه في الفقرات الفرعية من الفقرة 56 من برنامج العمل والميزانية.

(أ) تخصيص مبلغ 7.1 مليون دولار أمريكي لهيئة الدستور الغذائي (الهدف الاستراتيجي 4).

- الدستور الغذائي أو "مدونة الأغذية" هو مجموعة من المواصفات والخطوط التوجيهية ومدونات الممارسات التي اعتمدها هيئة الدستور الغذائي. وتشكل الهيئة الجزء الرئيسي من برنامج مواصفات الأغذية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، وأنشأتها المنظمتان لحماية صحة المستهلكين وتشجيع الممارسات العادلة في الأغذية. وقد عقدت اجتماعها الأول في عام 1963. وتُخصَّص موارد المنظمة لمتطلبات موظفي الفئات الفنية والعامة في أمانة الدستور الغذائي، والعقود مع مزودي الخدمات الخارجية، وتنظيم دورات الهيئة والجهاز الفرعي، وأنشطة المعلومات والاتصال، كما هو مبين في الوثيقة [Codex Budget Planning \(2016-17\) and Report on Expenditure \(2014-15\)](#)

(ب) تخصيص مبلغ 1.6 مليون دولار أمريكي للجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية، واجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية، والاجتماعات المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن إدارة المبيدات وبشأن مخلفات المبيدات وبشأن مواصفات المبيدات (الهدفان الاستراتيجيان 2 و4)؛

- تغطي الموارد كلفة التحليلات الفنية وعمليات الاستعراض وغيرها من الأعمال التحضيرية الفنية لإسداء المشورة العلمية؛ وسفر الخبراء لحضور اجتماعات الخبراء ذات الصلة؛ وإعداد ونشر التقارير ذات الصلة.

- وتمثل لجنة الخبراء المشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والمعنية بالمواد المضافة إلى الأغذية لجنة علمية دولية للخبراء تتولى إدارتها منظمة الأغذية والزراعة بمشاركة منظمة الصحة العالمية، وتقضي ولايتها بتقييم سلامة المواد المضافة إلى الأغذية، وتقييم التعرض إلى الملوثات والعوامل السامة التي تحدث طبيعياً، ووضع أساليب ومبادئ للتحليل. وتتوفر المعلومات الأساسية على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.fao.org/food/food-safety-quality/scientific-advice/jecfa/en/>

- بدأ اجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية عمله عام 2000 استجابةً إلى طلبات البلدان الأعضاء في هيئة الدستور الغذائي ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، والحاجة المتزايدة إلى مشورة علمية قائمة على المخاطر بشأن المسائل

المتصلة بالسلامة الميكروبيولوجية للأغذية. ويرمي الاجتماع إلى وضع تقييم للمخاطر الميكروبيولوجية والاستفادة منه على أمثل وجه بوصفه أداة لتوفير المعلومات للإجراءات والقرارات الهادفة إلى تحسين سلامة الأغذية وإتاحتها لجميع البلدان. ويمكن الاطلاع على صحيفة الوقائع الخاصة باجتماع الخبراء المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن تقييم المخاطر الميكروبيولوجية على العنوان التالي: [http://www.fao.org/fileadmin/templates/agns/pdf/jemra/jemra\\_factsheet.pdf](http://www.fao.org/fileadmin/templates/agns/pdf/jemra/jemra_factsheet.pdf)

- ينبثق الاجتماع المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بشأن إدارة المبيدات عن مذكرة تفاهم موقّعة بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأغذية والزراعة حول التعاون ضمن برنامج مشترك لإدارة سليمة للمبيدات. وهو يشكّل الأساس لاجتماعات فنية مشتركة يجري تنظيمها، حينما يكون ذلك ملائماً، لمناقشة وتعزيز مجالات محددة في إدارة المبيدات. ويضمّ هذا الاجتماع خبراء تمّ اختيارهم بالاستناد إلى معارفهم المتخصصة لغرض إسداء مشورة علمية مستقلة حول جميع المسائل المتعلقة بإدارة المبيدات. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.fao.org/unfao/govbodies/gsb-subject-matter/gsb-plantprod/detail/en/c/396/>

- يشكّل الاجتماع المشترك بشأن مخلفات المبيدات جهازاً مخصصاً من الخبراء يخضع لإدارة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بهدف توفير الاتساق بين المتطلبات وعمليات تقييم المخاطر بشأن مخلفات المبيدات. ويضمّ هذا الاجتماع خبراء يحضرون بصفتهم أخصائيين مستقلين ومعترف بهم دولياً، يعملون بصفتهم الشخصية وليس كممثلين لحكوماتهم الوطنية، لإجراء عمليات تقييم علمية لمخلفات المبيدات في الأغذية. ويوفّر الاجتماع المشورة بشأن المستويات المقبولة لمخلفات المبيدات في الأغذية التي تنتقل عبر التجارة الدولية. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات على الموقع الإلكتروني التالي: <http://www.fao.org/agriculture/crops/thematic-sitemap/theme/pests/jmpr/en/>

- يشكّل الاجتماع المشترك بشأن مواصفات المبيدات جهازاً مخصصاً من الخبراء يخضع لإدارة مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، ويتألف من علماء يتمتعون بشكل جماعي بمعرفة مطلعة في مجال وضع المواصفات. وتقضي الوظيفة الأولية للاجتماع المشترك بشأن مواصفات المبيدات برفع توصيات إلى منظمة الأغذية والزراعة و/أو منظمة الصحة العالمية بشأن اعتماد مواصفات أو تمديد أو تعديلها أو سحبها، ووضع توجيهات وإجراءات في مجال صياغة مواصفات بشأن المبيدات وتحديد معادل لها يكون على صلة بتسجيل المبيدات ومراقبة جودتها لدى السلطات الوطنية أو الإقليمية. ويمكن الحصول على مزيد من المعلومات على الموقع الإلكتروني التالي:

<http://www.fao.org/agriculture/crops/thematic-sitemap/theme/pests/jmps/en/>

(ج) تخصيص مبلغ 5.9 مليون دولار أمريكي للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (الهدف الاستراتيجي 2).

- تشكّل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (<https://www.ippc.int/ar/>) معاهدة متعددة الأطراف مودعة لدى المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة منذ عام 1952. وتولى إدارتها أمانة الاتفاقية الموجودة في إدارة



الزراعة وحماية المستهلك في المنظمة، بالتعاون مع منظمات إقليمية ووطنية لوقاية النباتات. وقد أنشئت الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات بهدف تيسير التعاون الدولي بين البلدان في مجال حماية الموارد النباتية العالمية من انتشار آفات النباتات ودخولها، من أجل الحفاظ على الأمن الغذائي والتنوع البيولوجي وتسهيل التجارة. كذلك، تتسم موارد البرنامج العادي للمنظمة المخصصة للاتفاقية بأهمية كبرى لتمويل أمانة الاتفاقية التي تضمّ منسقاً وعدة موظفين فنيين وإداريين كما هو مبين في خطة العمل والميزانية لأمانة الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات لعام 2017.

(د) تخصيص مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي لاتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطيرة متداولة في التجارة الدولية (الهدف الاستراتيجي 2).

• تشجّع اتفاقية روتردام ([www.pic.it](http://www.pic.it)) الأطراف على تقاسم المسؤوليات والتعاون معا في مجال التجارة الدولية في مواد كيميائية معينة خطيرة بغية حماية صحة الإنسان والبيئة من الأضرار المحتملة. وتساهم الاتفاقية في استخدام المواد الكيميائية بصورة سليمة بيئياً من خلال: تسهيل تبادل المعلومات عن مواصفاتها وتيسير عملية صنع القرارات على المستوى الوطني بشأن استيرادها وتصديرها وعبر تعميم هذه القرارات على مختلف الأطراف. كذلك، تمنع الاتفاقية التجارة غير المرغوب فيها بالمواد الكيميائية التي يشملها إجراء الموافقة المسبقة عن علم الملزم قانوناً. وتوفّر أيضاً المساعدة الفنية لإنشاء البنى التحتية وبناء القدرات اللازمة لإدارة المواد الكيميائية بصورة مأمونة. وتساعد موارد البرنامج العادي للمنظمة في تمويل أمانة الاتفاقية التي توفرها المنظمة بالتشارك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة، كما هو مبين على الموقع الإلكتروني التالي:

كما أن المنظمة تقدّم خدمات فنية كما هو مبين على الموقع الإلكتروني التالي: [www.pic.int/Portals/5/download.aspx?d=UNEP-FAO-RC-COP.7-RC-7-15.A.pdf](http://www.pic.int/Portals/5/download.aspx?d=UNEP-FAO-RC-COP.7-RC-7-15.A.pdf)  
<http://www.pic.int/Partners/FAO/tabid/4392/>

(هـ) تخصيص مبلغ 2.0 مليون دولار أمريكي للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة (الهدف الاستراتيجي 2).

• تمّ اعتماد المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية للأغذية والزراعة ([www.fao.org/plant-treaty/](http://www.fao.org/plant-treaty/)) خلال الدورة الحادية والثلاثين لمؤتمر المنظمة في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2001. وترمي المعاهدة إلى الإقرار بالمساهمة الواسعة التي يقدمها المزارعون في تنوع المحاصيل التي توفّر الأغذية للعالم؛ وإقامة نظام عالمي يتيح للمزارعين، ومربي النباتات والعلماء الحصول على المواد الوراثية النباتية؛ وضمان أن يقوم متلقو هذه المواد الوراثية النباتية بتقاسم المنافع المتأتية عنها مع البلدان المصدرة لهذه المواد. وتساهم منظمة الأغذية والزراعة في الميزانية الإدارية الأساسية للأمانة التي تستضيفها المنظمة، كما هو مبين في الوثيقة <http://www.fao.org/3/a-mo621a.pdf>

(و) تخصيص مبلغ 1.9 مليون دولار أمريكي للأجهزة الأخرى التابعة للمعاهدات بموجب المادة 14 لدستور المنظمة (الهدفان الاستراتيجيان 2 و4)، بما في ذلك:

- اتفاقية تعزيز امتثال سفن الصيد في أعالي البحار لتدابير الصيانة والإدارة الدولية
- هيئة مصايد أسماك آسيا والمحيط الهادئ
- هيئة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في آسيا الوسطى والقوقاز
- هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في جنوب غرب آسيا
- هيئة مكافحة الجراد الصحراوي في المنطقة الغربية
- الهيئة العامة لمصايد الأسماك في البحر الأبيض المتوسط
- هيئة الحور الدولية
- هيئة وقاية النبات في آسيا والمحيط الهادئ
- الهيئة الإقليمية للإنتاج الحيواني وصحة الحيوان في آسيا والمحيط الهادئ
- الهيئة الإقليمية لمصايد الأسماك

(ز) تخصيص مبلغ 1.3 مليون دولار أمريكي للجنة الأمن الغذائي العالمي، وهي حصة متساوية متفق عليها مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي (الهدف الاستراتيجي 1).

- أنشئت لجنة الأمن الغذائي العالمي ([www.fao.org/cfs/](http://www.fao.org/cfs/)) بموجب المادة 3 من دستور منظمة الأغذية والزراعة. وهي ترمي إلى أن تكون المنتدى الدولي والحكومي الدولي الأشمل لجميع أصحاب المصلحة للعمل معا بشكل منسق لضمان تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع. وكما اتفقت عليه الوكالات التي توجد مقارها في روما، تتلقى لجنة الأمن الغذائي العالمي تمويلاً أساسياً كل سنتين قدره 4 ملايين دولار أمريكي، تساهم فيه بالتساوي منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي. وتستضيف المنظمة حالياً أمانة لجنة الأمن الغذائي العالمي، وتقدم مساهمات من خلال توفير خدمات فنية إلى مجموعات عمل وفرق مهام فنية مختلفة تابعة للجنة بتمويل من البرنامج العادي. وقد يتطلب تعديل ترتيبات تمويل لجنة الأمن الغذائي العالمي إجراء مشاورات مع إمكانية التوصل إلى اتفاق بين الوكالات الثلاثة التي توجد مقارها في روما. إضافةً إلى ذلك، قد تخضع ترتيبات التمويل هذه إلى قيود دستورية وقانونية مرعية في كل من هذه الوكالات، وفقاً لما أعلنه الصندوق الدولي للتنمية الزراعية.

(ح) تخصيص مبلغ 1.0 مليون دولار أمريكي للجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة والتي تستضيفها أمانة المنظمة منذ عام 2016 (الهدف 6).

- تدرج ولاية ومسؤولية اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة ([www.unsctn.org](http://www.unsctn.org)) ضمن منظومة الأمم المتحدة. أما الوكالات الخمس للأمم المتحدة (منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية) التي تتمتع بولاية

صريحة لتحسين مستويات التغذية في العالم فهي أعضاء في اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة، وأي وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة تبدي اهتماماً كبيراً بالقضايا المتعلقة بالتغذية أو تشارك فيها. كما أن أمانة اللجنة الدائمة، التي يرأسها أمين تنفيذي، تدعم الرئيس واللجنة التوجيهية وتضمن التنفيذ السلس لخطة العمل السنوية والإدارة الحسنة لموارد اللجنة. وتستضيف المنظمة الأغذية والزراعة الأمانة منذ الأول من يناير/كانون الثاني 2016. وتغطي مساهمة المنظمة البالغة مليون دولار أمريكي تكلفة الأمين التنفيذي، وموظفي الدعم وبعض التكاليف الجارية. وقد أنشأت المنظمة حساب أمانة متعدد المانحين لتلقي المساهمات من الأعضاء في اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة، أو المنظمات الدولية الأخرى، أو الحكومات أو مصادر أخرى لدعم أنشطته.

10- وكما تشير إليه الفقرة 57 من برنامج العمل والميزانية، فإن مستوى تمويل عمل المنظمة في مجال المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر مختلف الأهداف الاستراتيجية والهدف 6، قد أبقى عند مبلغ 21.8 مليون دولار أمريكي لفترة السنتين، وفق ما يرد تفصيله في الفقرات 282-287 من الملحق 1 ببرنامج العمل والميزانية.

- وتم تخطيط الموارد في إطار الأهداف الاستراتيجية والوظيفية كما هو مبين في الجدول أدناه. وإنّ تحويل الموارد من الهدف الاستراتيجي 3 إلى الهدفين الاستراتيجيين 1 و2 هو نتيجة تخصيص المسؤولين عن المساواة بين الجنسين قادراً إضافياً من وقتهم لدعم هذين الهدفين الاستراتيجيين.

الموارد المخصصة للعمل في مجال المساواة بين الجنسين (بالآلاف الدولارات الأمريكية)

البرنامج العمل والميزانية للفترة 2019-2018	التغيير	برنامج العمل والميزانية المعدل للفترة 2017-2016	الباب
3 233	1 224	2 009	1
5 088	2 960	2 128	2
5 909	(3 104)	9 013	3
2 101	630	1 471	4
1 077	(197)	1 274	5
3 408	(869)	4 277	6
305	(177)	482	8
91	(18)	109	9
160	(266)	426	11
21 755	0	21 755	المجموع

- وتساهم جميع البرامج الاستراتيجية في تحقيق المساواة بين الجنسين، كل ضمن خصائصها المحددة، للحدّ من الأشكال الحالية لعدم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة الريفية. وقد تمّ تحديد مجالات محددة للعمل على المساواة بين الجنسين في كل برنامج من البرامج الاستراتيجية لمضاعفة التركيز الجغرافي وتوسيع نطاقه.

11- وتجدر الإشارة إلى أنه بالنسبة إلى جميع مجالات العمل أعلاه، يمكن أن تتيح البرامج الاستراتيجية موارد إضافية خلال فترة السنتين لدعم العمل المتصل بمجالات الأولوية هذه التي تعزز توفير المنتجات والخدمات التي تساهم في تحقيق المخرجات المقررة للبرامج الاستراتيجية.

12- وإضافةً إلى ذلك، يُقيى برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 على مستوى مساهمته في ترتيبات تقاسم التكاليف للأمم المتحدة عند 9.0 ملايين دولار أمريكي كما هو وارد أدناه.

(أ) المساهمات التي يبلغ مجموعها 2.2 مليون دولار أمريكي في آليات التنسيق بين الوكالات: مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة؛ ولجنة الخدمة المدنية الدولية؛ والمحكمة الدولية التابعة لمنظمة العمل الدولية؛ ووحدة التفتيش المشتركة؛ والبرنامج المعني بفيروس نقص المناعة البشرية في مكان العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة (برنامج الرعاية التابع للأمم المتحدة).

(ب) المساهمات التي يبلغ مجموعها 2.5 مليون دولار أمريكي في نظام إدارة أمن الأمم المتحدة: إدارة الأمم المتحدة للسلامة والأمن؛ ووثيقة الأمم المتحدة للتأمين ضد الأفعال الكيدية.

(ج) المساهمة بمبلغ 4.3 مليون دولار أمريكي في نظام المنسق المقيم للأمم المتحدة.

## الملحق: الأولويات وتخصيص الموارد للقدرات الفنية، بما في ذلك الفرص المتاحة من خلال المساهمات الطوعية

52(أ) تخصيص مبلغ 3.7 مليون دولار أمريكي لأنشطة التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، بالتماشي مع استراتيجية المنظمة وخطة عملها بشأن تغير المناخ، بما يشمل دعم البلدان للحصول على التمويل في مجال المناخ، ومساندة الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وسوف يعزز برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 قدرات المنظمة في مجال التصدي لتغير المناخ من خلال استحداث 11 وظيفة جديدة في المجالات التالية:

- القيادة والتنسيق على المستوى الرفيع لاستراتيجية وخطة عمل المنظمة الخاصة بتغيير المناخ (<http://www.fao.org/3/a-ms540a.pdf>) من خلال أربع وظائف: المدير العام المساعد (المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه) مع منسق للبرنامج وموظفي دعم اثنين. وسوف يشرف هذا الفريق على إدارة المناخ والتنوع البيولوجي والأراضي والمياه، وسيكون مسؤولاً عن رصد تنفيذ استراتيجية المنظمة الخاصة بتغيير المناخ، وعن تعزيز الروابط مع اتفاقيات أخرى للأمم المتحدة بشأن التنوع البيولوجي والتصحر.
- أربع وظائف فنية في المقر الرئيسي توفر القدرات في مجال تحليل المساهمات المحددة وطنياً، والتمويل للمناخ، والتخفيف من آثار تغير المناخ، وممارسات إدارة الثروة الحيوانية الذكية مناخياً لتعزيز القدرة على الصمود. وسوف يضيف هذا الفريق الجديد خبرة كبيرة لمساعدة البلدان في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنياً واستراتيجيات التكيف مع تغير المناخ. فقد طلبت البلدان مثلاً من المنظمة إعطاء أمثلة عن أفضل الممارسات في قطاع الثروة الحيوانية، إضافة إلى وضع خطوط توجيهية وتصميم المشاريع.
- ثلاث وظائف فنية في المكاتب الإقليمية توفر القدرات في مجال التكيف مع تغير المناخ والتمويل للمناخ، بما في ذلك للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسوف يتم نشر خبراء إضافيين لمساعدة البلدان في تقديم مساهماتها المحددة وطنياً وتكييف استراتيجياتها الإنمائية مع تغير المناخ.

وسيكون من الضروري توفير قدرات فنية إضافية في المجالات التالية:

- الحد من مخاطر الكوارث المتعلقة بالمناخ. وجود خبير في إدارة المناطق المعرضة للكوارث الطبيعية ووضع بدائل للأجلين المتوسط والطويل (الاستجابة ما بعد حالات الطوارئ). وستكون المعرفة بالاستثمارات المرتقبة مهمة أيضاً، على سبيل المثال بشأن استخدام البيانات والمعلومات المتصلة بالأرصدة الجوية الزراعية بطريقة أفضل لمواجهة الجفاف، والآثار على المحاصيل والثروة الحيوانية ومصائد الأسماك.

- تمويل الأنشطة المتعلقة بالمناخ. وجود خبير في الترتيبات الخاصة بالمشاريع المالية مع المؤسسات المالية الدولية (بما في ذلك خيارات التأمين والضمانات) مع فهم جيد لعملية تقييم المشاريع على شكل مشاريع قابلة للتمويل، بما في ذلك معدل العائد الداخلي، ومقارنة بين التكاليف والأرباح، والقيمة الحالية الصافية، وتقييم المخاطر المالية.
- المناخ والتنوع البيولوجي. وجود خبير لفهم المقايضات بين أنواع أكثر قدرة على المقاومة - للجفاف أو الآفات - وخطر فقدان التنوع البيولوجي الزراعي. وبالإضافة إلى ذلك، كيفية مواصلة استخدام حطب الوقود أو لحوم الطرائد على نحو مستدام، في فترات الضغط، دون المساس ببقاء الأنواع المهددة.
- أخصائي في كربون التربة. وجود خبير في كيفية الحد من تآكل التربة والحفاظ على التربة العضوية وفي الوقت نفسه زيادة مخزونات ثاني أكسيد الكربون في التربة. وعلاوة على ذلك، فإن أهمية معرفة العلاقة القائمة بين المياه والتربة ستزداد أهمية في المناطق التي ستصبح فيها ندرة المياه حادة في العشرين سنة القادمة.

52(ب) تخصيص مبلغ 3.1 مليون دولار أمريكي لدعم الإنتاج الزراعي المستدام، بما في ذلك الزراعة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والتكنولوجيات البيولوجية خاصة على المستوى القطري.

سوف يعزز برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 القدرات الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة لدعم الإنتاج الزراعي المستدام، بما في ذلك الزراعة الإيكولوجية والتنوع البيولوجي والتكنولوجيات البيولوجية خاصة على المستوى القطري، من خلال استحداث تسع وظائف فنية جديدة في المجالات التالية:

- الزراعة الإيكولوجية (وظيفة واحدة في شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات، ووظيفة واحدة في المكتب الإقليمي لأفريقيا). ينبغي معالجة التدهور البيئي والتنوع البيولوجي في المشاهد الطبيعية الزراعية ونظم الإنتاج الزراعي على نحو أكثر تكاملاً عبر مختلف القطاعات (المحاصيل، والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية والأشجار وغير ذلك) وصولاً إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة (مرتبطة بالمخرج 1-2).
- الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية (المكتب الإقليمي لأفريقيا). سيكون من الهام جداً تخطيط الأراضي والمشاهد الطبيعية وتوفير أرضية جيدة لإدارة نظم الإنتاج المتكاملة لدعم النظم الزراعية المستدامة والمتكاملة والمنتجة التي تعزز التنمية الريفية (مرتبطة بالمخرج 1-2).
- حوكمة الاستدامة (مكتب المدير العام المساعد، إدارة الزراعة وحماية المستهلك). يتطلب تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في القطاعات الزراعية إجراء تغييرات كبرى في الحوكمة لتسهيل عمل الوزارات والوكالات في القطاعات ومع أصحاب الشأن المتعددين (بما في ذلك منظمات المنتجين والمجتمع المدني والقطاع الخاص وغير ذلك) باستخدام آليات جديدة. كما يشكل عدم تنفيذ السياسات ثغرة أساسية في الممارسات، فضلاً عن وجود حاجات في المؤسسات على صعيد تنمية القدرات على مستويات مختلفة (مرتبطة بالمخرجين 2-2 و 2-4).

- التنوع البيولوجي والموارد الوراثية (اتفاقية التنوع البيولوجي). سوف تسهّل هذه الوظيفة تيسير العمل الفني في مجال التنوع البيولوجي بما في ذلك الاتفاقيات العالمية (اتفاقية التنوع البيولوجي، اتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر)، وضمان مواءمة مشاريع التنوع البيولوجي والموارد الوراثية مع الأهداف الاستراتيجية وأهداف التنمية المستدامة، والاستجابة إلى طلبات البلدان الأعضاء (مرتبط بالمخرجين 1-2 و 2-3)
- مهندس زراعي (شعبة الإنتاج النباتي ووقاية النباتات). يتمثل أحد العناصر الأساسية في الانتقال إلى زراعة وتنمية ريفية أكثر استدامة لإيجاد سبل ابتكارية لزيادة كفاءة نظم الإنتاج الزراعي وإنتاجيتها، بما في ذلك من خلال الممكنة. وسوف توفر هذه الوظيفة المشورة/الخبرة الفنية والسياساتية في مجال الممكنة/الهندسة الزراعية بما في ذلك معدات التطبيق لزيادة كفاءة استخدام المدخلات الزراعية (بما في ذلك مبيدات الآفات والبذور والأسمدة)، وتقليل عبء العمل في الحقل، ومتطلبات الطاقة والخسائر في الحصاد وما بعد الحصاد في المزرعة (مرتبط بالمخرجين 1-2 و 2-2).
- مسؤول زراعي (نظم البذور) (المكتب الإقليمي لأفريقيا). إن البذور المكثفة والعالية الجودة أساسية للنجاح في الإنتاج المستدام للمحاصيل، وثمة طلب متزايد من جانب البلدان الأعضاء للحصول على مساعدة سياساتية وفنية من أجل وضع استراتيجية خاصة بالمحاصيل والسياسات ونظم تنفيذها (مرتبط بالمخرجين 1-2 و 2-2).
- موظف زراعي (إدارة الآفات ومبيدات الآفات) (المكتب الإقليمي لأوروبا). إن الإدارة المتكاملة للآفات هامة بالنسبة إلى التكثيف المستدام للمحاصيل، بما في ذلك تحديد واعتماد ممارسات صديقة للبيئة من أجل مكافحة الآفات (مرتبط بالمخرج 1-2).
- موظف زراعي (الفاكهة الاستوائية) (المكتب الإقليمي الفرعي لأمريكا الوسطى). ينبغي تعزيز مساهمة الفاكهة الاستوائية في التغذية البشرية ودمجها في نظم الأغذية في الإقليم الفرعي لأمريكا الوسطى. وسوف تساهم هذه الوظيفة في زيادة إنتاج الفاكهة على نحو مستدام (مرتبط بالمخرج 1-2).

### وسيكون من الضروري توفير قدرات فنية إضافية في المجالات التالية:

- نشر الابتكار. من الضروري توفير مزيد من القدرات لنشر وتوسيع نطاق ممارسات تكييف أكثر كفاءة، وإنتاجية مع تغيير المناخ في مختلف القطاعات الزراعية وبينها مع تركيز خاص على أصحاب الحيازات الصغيرة/الزراعة الأسرية، من خلال العمل مثلاً مع المدارس الحقلية للمزارعين، ومنظمات المنتجين، والخدمات الإرشادية والإدارات العامة (مرتبط بالمخرج 1-2).
- التكنولوجيات البيولوجية. تعزيز القدرة على تحديد والتشجيع على اعتماد تكنولوجيات بيولوجية ابتكارية يمكنها أن تزيد الإنتاج والإنتاجية بصورة مستدامة في قطاعات مختلفة (المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات ومصايد الأسماك)، بما في ذلك التكيف مع تغيير المناخ وزيادة كفاءة استخدام الموارد (مرتبط بالمخرج 1-2).

52(ج) تخصيص مبلغ 2.8 مليون دولار أمريكي لنظم الأغذية بما يشمل التغذية وسلامة الأغذية، لا سيما على المستوى القطري.

سوف يعزز برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 القدرات الفنية لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل دعم نظم الأغذية بما في ذلك التغذية وسلامة الأغذية من خلال استحداث ثنائي وظائف فنية جديدة في المجالات التالية:

- القدرات في مجال وضع السياسات المتصلة بالأمن الغذائي والتغذية من خلال استحداث ثلاث وظائف، على أساس وظيفة واحدة في كل من المكاتب الإقليمية لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ والشرق الأدنى وشمال أفريقيا، للعمل على المستوى القطري ومع المنظمات الإقليمية للتكامل الاقتصادي، عقب اعتماد إعلان ملايو وخطة العمل في أفريقيا، والمصادقة على تحدي القضاء على الجوع من جانب العديد من البلدان في آسيا.

- حبير اقتصادي مختص بسلاسل القيمة (شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية). يزداد استخدام نهج سلسلة القيمة على نطاق واسع في منظمة الأغذية والزراعة من حيث عدد البلدان/ والسلع والاختصاصات الفنية التي تطبقه. ويتجلى هذا الاستخدام الواسع النطاق من خلال نمو الشبكة الفنية لسلاسل القيمة الغذائية المستدامة. بيد أن القدرة على مساعدة البلدان في تقديم طلباتها للحصول على دعم في مجال وضع سلسلة قيمة في إطار تحقيقها لمجموعة واسعة من أهداف التنمية المستدامة، وفي وضع مفاهيم النهج للاستجابة إلى هذه الطلبات، وفي قيادة/توجيه الفرق المتعددة الاختصاصات لتنفيذ هذه النهج، هي قدرة محدودة وتتطلب قدرات فنية إضافية.

- مسؤول عن سلامة الأغذية (المكتب الإقليمي لأفريقيا). ينبغي معالجة الشواغل المتصلة بسلامة الأغذية لجهة المدخلات المستخدمة مثل علف الحيوان، من خلال خطوات الإنتاج الأولي، والحصاد، والمعالجة والتوزيع، إلى حين وصول الأغذية إلى المستهلك النهائي. وتمثل أفريقيا حالياً الإقليم الذي يشهد الطلب الأعلى على المشاريع المتصلة بسلامة الأغذية والدعم الفني. وسوف تدعم هذه الوظيفة عملية تنفيذ البرامج الميدانية، وتساعد فرق التنفيذ في الإقليم على الاستجابة إلى طلب المساعدة السياساتية والفنية بشأن سلامة الأغذية وجودتها.

- حبير اقتصادي (شعبة التغذية والنظم الغذائية) ذو خلفية في الأسواق والمشتريات العامة. وتشكل المشتريات العامة نهجاً يتم استخدامه على نحو متزايد لربط أصحاب الحيازات الصغيرة بالأسواق. ويستفيد هذا النهج من برامج التغذية في المدارس، وتوزيع الأغذية، وحالات الطوارئ الغذائية وتخزين الأغذية والأسواق المؤسسية الأخرى. وهو يدعم الحد من الفقر في صفوف المنتجين الأسريين على نطاق صغير، من خلال زيادة الدخل وتنوع الإنتاج (نظراً إلى أن غياب النفاذ إلى الأسواق هو أحد أكبر الصعوبات التي يواجهها المزارعون الفقراء)، إضافةً إلى الأمن الغذائي لمتلقي الأغذية في المدارس وبرامج الحماية الاجتماعية.

- العمالة الريفية والشباب (المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ) للاستجابة بصورة فعالة إلى التغيير الديموغرافي في الإقليم. يوجد في إقليم آسيا والمحيط الهادئ أكبر عدد من السكان الشباب في العالم الذين يمثلون ثروة ديموغرافية محتملة كبيرة للإقليم. ويمكن أن يساهم القطاع الزراعي والاقتصاد الريفي على نحو أكبر في مواجهة تحدي عمالة الشباب في الإقليم. وتتوفر طاقات كبرى غير مستثمرة من حيث فرص العمل في هذه القطاعات، إنما العديد من



الشباب يجهلون الفرص والديناميكية الممكنة في الزراعة والأعمال الزراعية. كذلك، تظلم منظمة الأغذية والزراعة وشركاؤها بدور هام في تعزيز الزراعة وفرص العمل في مجال الأعمال الزراعية للشباب في الإقليم بوصفها أعمالاً مربحة ولائقة وجذابة.

- **مسؤول التنمية الريفية** (المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ) المختص في تجميع الأراضي. تقدم المنظمة الدعم للبلدان لتحقيق أهداف الحدّ من الفقر من خلال جعل العمليات الجارية للتحويل الهيكلي والريفي أكثر شمولية ومراعاة للفقراء. ويتطلب الحدّ من الفقر في الريف زيادة إنتاجية الزراعة على نطاق صغير، واستحداث فرص للعمل، وتعزيز التنوع الاقتصادي والاستثمار في السكان من خلال اعتماد نهج متعدد القطاعات يعالج التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يواجهها السكان الريفيون. وسوف تسهّل هذه الوظيفة أيضاً توفير المساعدة للبلدان في مجال تنمية القدرات المتصلة بتحليل وصياغة سياسات وطنية وإقليمية للتنمية الريفية بما يساهم في تحقيق المقاصد الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

### وسيكون من الضروري توفير قدرات فنية إضافية في المجالات التالية:

- **تحليل الإنفاق العام.** بهدف الاستجابة إلى الطلب المتزايد على العمل في سبيل تحقيق في المخرج 1-4، ومن أجل تحقيق الناتج 4 في إطار البرنامج الاستراتيجي 1، من الضروري توفير مزيد من الدعم في مجال تخصيص الموارد المالية واستخدامها، وبخاصة لتتبع الإنفاق العام في مجال الأمن الغذائي والتغذية، وتحليل فعالية الخيارات المتاحة لتخصيص الموارد. ويبقى هذا المجال جديداً نسبياً لمنظمة الأغذية والزراعة، وقد تكون القدرات المحددة في هذا المجال (في شعبة مركز الاستثمار وشعبة اقتصاديات التنمية الزراعية) ذات فائدة خاصة لمختلف الطلبات التي قدمتها البلدان، وبخاصة في ما يتعلق بالعمل على الزراعة المراعية للتغذية في سياق الدعم الذي تقدمه المنظمة لتصميم خطط استثمار وتنفيذها.
- **مسؤول التمويل الريفي** الذي يتمحور عمله حول نظم الأغذية. يتطلب وضع نظم زراعية وغذائية ضحّ كمية كبيرة من الاستثمارات الثابتة ورأس المال العامل. وينبغي تعزيز قدرات منظمات القطاعين العام والخاص في البلدان الأعضاء لزيادة الاستثمارات المسؤولة في النظم الزراعية والغذائية الكفؤة والشاملة، ولتصميم وتنفيذ أدوات وخدمات مالية وآليات لإدارة المخاطر. وتشمل مجالات العمل الرئيسية في هذا الخصوص: الأدوات والخدمات مثل التأمين الزراعي، المحاصيل وإيصالات المستودعات، وتمويل سلسلة القيمة؛ والمنتجات والخدمات المتصلة بالاستثمارات، بما في ذلك دعم الدراسات القطاعية والسياسات الاستثمارية؛ والدعم المباشر للاستثمارات العامة والخاصة عن طريق صياغة مشاريع استثمار، ودعم التنفيذ والتقييم بالتعاون مع شركاء المؤسسات المالية الدولية.
- **الأسواق والمشتريات العامة، مع التركيز على برامج التغذية في المدارس من خلال عمليات الشراء المحلية من المزارعين الأسريين.** وهذا قد يكمل القدرات القائمة أصلاً (أنظر أعلاه) لدعم الحدّ من الفقر في صفوف صغار المنتجين الأسريين عن طريق زيادة الدخل وتنوع الإنتاج، إضافةً إلى تحقيق الأمن الغذائي لدى متلقّي الأغذية في المدارس وبرامج الحماية الاجتماعية.

- **السكان الأصليون.** إن سياسات منظمة الأغذية والزراعة بشأن السكان الأصليين تعزز نظم الأغذية الأصلية (البرنامج الاستراتيجي 2؛ والبرنامج الاستراتيجي 4)؛ والامتثال للموافقة الحرة والمسبقة والمستنيرة (البرنامج الاستراتيجي 1؛ والبرنامج الاستراتيجي 3 والبرنامج الاستراتيجي 5)؛ والدعوة وتنمية القدرات (مثل مدارس الريادة للنساء من السكان الأصليين) (البرنامج الاستراتيجي 3، البرنامج الاستراتيجي 1)؛ وتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الأراضي والغابات ومصايد الأسماك (البرنامج الاستراتيجي 3؛ والبرنامج الاستراتيجي 1). وينبغي توفير قدرات إضافية في نظم أغذية السكان الأصليين، ومدارس الريادة للشباب والنساء من السكان الأصليين، وإعطاء ضمانات بيئية واجتماعية.

- **مسؤول الحق في الحصول على غذاءٍ كافٍ والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.** لقد اضطلعت المنظمة منذ عام 2004 بدور فريد على المستويين العالمي والقطري من أجل تعزيز وإعمال الحق في الحصول على غذاءٍ كافٍ. وقد اضطلعت بهذا العمل موظفون في إطار وظائف حساب الأمانة التي ستنتهي خلال عام 2017. وتدعم هذه الخبرة البرنامج الاستراتيجي 1، وقد تؤدي دوراً أكبر في البرنامجين الاستراتيجيين 3 و5 لضمان الاتساق وتعزيز النهج البراجمي المتبع للتصدي لعدم المساواة ولأسباب الكامنة للجوع وسوء التغذية والفقير.

- **سلامة الأغذية الكيميائية وتقييم المخاطر وتقدير مدى التعرض لها.** أحاط الدستور الغذائي علماً بالحاجة إلى إسداء مزيد من المشورة العلمية في مجال سلامة الأغذية في الوقت الملائم. ونظراً إلى التأخير الراهن في بعض المجالات مثل المواد المضافة إلى الأغذية، والطلب المتزايد على المشورة العلمية في مجالات أخرى مثل الملوثات، أصبح البعض منها أكثر بروزاً بسبب تغيّر المناخ، والحصول على المياه، وغير ذلك، تمّ تسليط الضوء على هذا المجال بوصفه يتطلب قدرات إضافية. ويتطلب هذا المجال المتغير أيضاً تقديم مزيد من الدعم لتقييم المخاطر في البلدان، إضافةً إلى منهجيات جديدة لمعالجة بعض القضايا مثل التعرض المشترك لملوثات عديدة.

52(د) **تخصيص مبلغ 2.7 مليون دولار أمريكي لزيادة حصة برنامج التعاون التقني من صافي الاعتمادات إلى 14 في المائة.**

يتيح برنامج التعاون التقني ([www.fao.org/technical-cooperation-programme/](http://www.fao.org/technical-cooperation-programme/)) للمنظمة أن توفر ما لديها من دراية وخبرة فنية للبلدان الأعضاء عند الطلب، مستفيدة من مواردها الخاصة. كما يقدم البرنامج المساعدة في جميع المجالات المتصلة بولاية المنظمة واختصاصاتها التي يشملها الإطار الاستراتيجي من أجل تلبية الاحتياجات ذات الأولوية لدى الحكومات. وفي هذا السياق، تعالج مشاريع برنامج التعاون التقني القصيرة الأجل والتحفيزية والمستدامة الثغرات الحرجة على صعيد القضاء الجوع وسوء التغذية، والإنتاج المستدام، والحد من الفقر في الريف، وبناء سلاسل غذائية فعالة وشاملة بقدر أكبر، وبناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات. وتحفّز مشاريع برنامج التعاون التقني التغيير، وتشجّع على بناء القدرات، وتساعد البلدان على تعبئة الموارد بما يتماشى مع أطر البرمجة القطرية المتفق عليها مع الحكومات.

ووفقاً لما ورد في الفقرات من 299 إلى 303 من برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019، يُعرض برنامج التعاون التقني في باب منفصل من القرار الخاص باعتمادات الميزانية. وكان المؤتمر قد أوصى في دورته التاسعة والثلاثين المنعقدة عام

2015 (قرار المؤتمر 5/2015) بضرورة أن تكون اعتمادات برنامج التعاون التقني في برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 متماشية مع قرار المؤتمر 89/9 الذي دعا المدير العام إلى بذل كل جهد ممكن من أجل إعادة الموارد المتاحة لبرنامج التعاون التقني إلى المستوى الذي كانت عليه من ذي قبل وهو 14 في المائة من إجمالي ميزانية البرنامج العادي، وزيادتها إذا أمكن ذلك إلى 17 في المائة.

ووافق المجلس في العامين 2012 و2013 على التدابير الهادفة إلى تحسين مواءمة برنامج التعاون التقني وعملياته ونتائجه وأثره. وقد نفذت الأمانة هذه التدابير، ما أدى إلى تسريع وتيرة الموافقة على مشاريع برنامج التعاون التقني وتنفيذها والمساهمة بشكل ملموس في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، كما ورد في تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2014-2015 وفي التقرير التوليقي لاستعراض منتصف المدة 2016.<sup>5</sup> وبالتالي، وتماشياً مع توجيهات المؤتمر، تم رفع التمويل لبرنامج التعاون التقني إلى الحد الأدنى الموصى به وهو 14 في المائة من صافي الاعتمادات في برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019.

52(هـ) تخصيص مبلغ 1.9 مليون دولار أمريكي للعمل المتعلق بالإحصاءات، بما في ذلك دعم بلورة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وقياسها، بتنسيق من مكتب كبير الإحصائيين.

سيعزز برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 القدرات الفنية للمنظمة في مجال العمل المتعلق بالإحصاءات، بما في ذلك دعم بلورة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وقياسها من قبل مكتب كبير الإحصائيين وشعبة الإحصاء.

- تم استحداث وظيفة جديدة في مكتب كبير الإحصائيين هي وظيفة كبير الإحصائيين، وموظف دعم، وفريق صغير من الموظفين المتدربين من العدد الزائد للإحصائيين في شعبة الإحصاء ووحدات الإحصاء الأخرى.
- وفي شعبة الإحصاء، ستوفر خمس وظائف فنية جديدة قدرة أكبر في مجال تنسيق ودعم بلورة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ورصدها ضمن نطاق اختصاصات شعبة الإحصاء، فضلاً عن فرص لتنمية القدرات على المستويين الإقليمي والقطري من أجل بلورة مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ورصدها والإبلاغ عنها. وسيساعد الموظفون الإضافيون أيضاً في توجيه الحوكمة الإحصائية للمنظمة وتسييرها، خارجياً (اللجنة الإقليمية للإحصاءات الزراعية) وداخلياً (جماعة العمل المشتركة بين الإدارات المعنية بالإحصاءات). كما أنهم سيدعمون كبير الإحصائيين في وضع برنامج العمل الإحصائي للمنظمة ورصد تنفيذه. وسيضطلعون كذلك، ضمن شراكة مع مكتب الاستراتيجية والتخطيط وإدارة الموارد، بتقييم النواتج على مستوى المنظمة بهدف إلى قياس أثر إطار نتائج المنظمة على المستوى القطري.

<sup>5</sup> الفقرات 309-316 من الوثيقة C 2017/8 بعنوان تقرير تنفيذ البرامج للفترة 2014-2015؛ والفقرات 147-149 من الوثيقة PC 121/3 - FC 166/6 بعنوان التقرير التوليقي لاستعراض منتصف المدة - 2016.

وستكون هناك حاجة إلى قدرات فنية إضافية في المجالات التالية:

- ضمان الجودة. وضع سياسات وخطوط توجيهية لجميع العمليات الإحصائية للمنظمة، بما في ذلك جمع البيانات وتجهيزها ونشرها؛ ورصد تنفيذ هذه العمليات في مجالات مختلفة من البيانات؛ وتنسيق عملية إعداد الخطط لتحسين العمليات الإحصائية غير الممتثلة للخطوط التوجيهية.
- المعايير والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية. وضع المعايير والتصنيفات والمنهجيات الإحصائية الدولية في مجال إحصاءات الأغذية والزراعة، ومراجعتها وتطبيقها؛ وتنفيذ المرحلة الثالثة من نظام العمل الإحصائي.
- الدعم المنهجي لبلورة المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالغابات ومصايد الأسماك والغطاء النباتي واستخدام المياه. الإشراف على بلورة المؤشرات الإحصائية في هذه المجالات والتحقق منها بصورة منهجية، بما في ذلك مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.

52(و) تخصيص مبلغ 1.7 مليون دولار أمريكي لخطة العمل في مجال مقاومة مضادات الميكروبات ومبادرة "صحة واحدة"، بما يشمل الثروة الحيوانية.

سيعزز برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 القدرات في مجالي الزراعة وحماية المستهلك بفضل استحداث ست وظائف فنية جديدة في المجالات التالية:

- مقاومة مضادات الميكروبات (موظف واحد في شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان، وموظف آخر في مكتب سلامة الأغذية) لتقديم الدعم الفني والسياساتي من أجل تنفيذ خطة عمل المنظمة بشأن مقاومة مضادات الميكروبات في مجال الأغذية الزراعية. وستوفر الوظائف القدرات في مجال: (1) إعداد استراتيجيات المراقبة للكشف عن مخلفات مضادات الميكروبات والكائنات المقاومة لمضادات الميكروبات في قطاع الأغذية والزراعة وفي البيئة، (2) تطوير أفضل الممارسات ودعم تنفيذها لتقليل الحاجة إلى مضادات الميكروبات إلى أقصى حد ممكن (ممارسات تربية الحيوانات/الإنتاج النباتي المحسنة، وتحسين الأمن البيولوجي، والنظافة الصحية، والصرف الصحي)، (3) وضع توجيهات لتعزيز عملية ترشيد استخدام الأدوية والعلاجات المضادة للميكروبات، بما في ذلك الطفيليات الخارجية وناقلات الأمراض، (4) تقديم الدعم لتطوير الأدوات المتعلقة بالبدايل لاستخدام مضادات الميكروبات في نظم الإنتاج الحيواني البري والمائي، لا سيما في مختلف البيئات الزراعية الإيكولوجية، (5) تقديم الدعم لتطوير المشورة العلمية حول التصدي لمقاومة مضادات الميكروبات بوصفها أساساً للمعايير الدولية (مثل معايير هيئة الدستور الغذائي).

- مسؤول صحة الحيوان (استئصال طاعون المجترات الصغيرة) (شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان) لدعم أمانة طاعون المجترات الصغيرة بالخبرات من أجل تطوير الأدوات الفنية والسياساتية الواجب تنفيذها في البلدان المتضررة، ولدعم البلدان غير المصابة في إظهار خلوها من فيروس طاعون المجترات الصغيرة.

- مسؤول الإنتاج الحيواني (الرعي والقدرة على الصمود في نظم الإنتاج الحيواني) (شعبة الإنتاج الحيواني وصحة الحيوان) لتعزيز مكانة الرعي في مجالات السياسات، وتطوير نظم الإنذار المبكر والاستجابة لمخاطر الرعي والزراعة الرعوية، وتنسيق توفير الدعم الفني ذات الصلة للبلدان التي تعاني من حالات طوارئ، ولا سيما تلك الموجودة في حالات طوارئ من المستوى 3.

- مسؤولون فنيون (واحد في مكتب المدير العام المساعد، وآخر في المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ) لتوفير القدرات في مجال التحليل المتكامل للآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود والمخاطر المتصلة بسلامة الأغذية، وتعزيز القدرة على توقع هذه التهديدات والإنذار المبكر بشأنها والإبلاغ عنها ودعم تطوير قدرات البلدان المعنية بالنظم المتكاملة للإنذار المبكر. وسيعمل هؤلاء الموظفون عن كثب مع النظم الثلاثة للوقاية من طوارئ الآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود (الصحة الحيوانية، ووقاية النباتات، وسلامة الأغذية) وسيضطلعون بعمل متكامل بواسطة نهج متعددة التخصصات في مجال تحليل التهديدات المحدقة بالسلسلة الغذائية وبواسطة نهج "صحة واحدة".

وستكون هناك حاجة إلى قدرات فنية إضافية في المجالات التالية:

- الإدارة المتكاملة للآفات مع خبرة في علم الحشرات والإيكولوجيا المتصلة بها. ستسد هذه الوظيفة ثغرة كبيرة في القدرة الفنية على دعم البلدان الأعضاء في وضع برامج الإدارة المتكاملة للآفات وتنفيذها. وتتسم النهج المتكاملة إزاء إدارة الآفات بأهمية كبرى بالنسبة إلى نظم الإنتاج المحصولي المستدام. وستكمل هذه الوظيفة الخبرات المتوافرة في مجال أمراض النباتات والجراد. وستعزز التعاون والتنسيق بين المسؤولين الفنيين في المكاتب الميدانية من أجل تطوير نظم إنتاج محصولي قادرة على الصمود ومواجهة تفشي الآفات. ومن الأمثلة على التحديات الأخيرة انتشار سوسة النخيل الحمراء في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، ودودة الحشد الخريفية في مختلف أنحاء أفريقيا. وتستلزم الإدارة الفعالة لمثل هذه الآفات استجابة عالمية منسقة في الأجل القصيرة والمتوسطة والطويلة بالاعتماد على جميع النهج المتوافرة.

- نظم المعارف الزراعية والابتكار. ستسعى هذه الوظيفة إلى تنسيق نظم إدارة المعارف التابعة لإدارة الزراعة وحماية المستهلك، ومواصلة توحيدها. وعلى مر السنوات، تم إنشاء 60 نظاماً للمعلومات في الإدارة، سيؤدي توحيدها إلى تخفيض كبير في التكاليف الإدارية وإلى تجنب الازدواجية.

52(ز) تخصيص مبلغ 1.2 مليون دولار أمريكي للعمل على دعم سبل كسب العيش في المناطق الريفية المتأثرة بالنزاعات وارتباطها بالأمن الغذائي وتحليل النزاعات والشراكات.

سيعزز برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 القدرات الفنية للمنظمة من أجل دعم سبل كسب العيش في المناطق الريفية المتأثرة بالنزاعات وارتباطها بالأمن الغذائي، وتحليل النزاعات، والشراكات من خلال استحداث ثلاث وظائف فنية جديدة.

فالقدرات في مجال تحليل النزاعات محدودة للغاية في المنظمة، وفقاً لما جاء في تقييم عام 2015 لمساهمة المنظمة في المراحل الانتقالية المتصلة بالأزمات (التوصية 3(أ)). وفي الوقت نفسه، يصبح تحليل النزاعات والبرمجة المراعية للنزاعات شرطا مسبقا اعتياديا تضعه الجهات المانحة، ويؤثر على قرارات الاستثمار في السياقات المتأثرة بالنزاعات والتي تشهد أزمات ممتدة.

- **مسؤول فني (تحليل النزاعات)** (إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، و**مسؤول أمن غذائي** (إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، و**كبير المسؤولين عن الاتصال (الشركات)** (مكتب الاتصال مع الأمم المتحدة، نيويورك). ستوفر هذه الوظائف الجديدة الثلاث القدرة على دعم مساهمات المنظمة من أجل إدامة السلام بصورة أكثر اتساقاً وطوعية. وستتيح هذه القدرات إجراء تحليل لديناميكيات النزاعات من حيث صلتها باختصاصات المنظمة للاستفادة منها في إعداد البرامج المراعية للنزاعات. ويوفر تحليل النزاعات قاعدة من الأدلة تمكن من التوصل إلى استجابات استراتيجية ومستهدفة لإدارة أشكال الانتقال والاضطراب الجديدة بصورة أفضل، والحد من احتمال نشوب النزاعات (أو تجددها). ويمكن أن تمثل بعض العوامل مثل انعدام الأمن الغذائي، والنفوذ إلى الأراضي والمياه، وندرة الموارد الطبيعية، محركات للعنف والنزاع، وبالتالي للنزوح. ويمكن لتعزيز القدرة على الصمود أن يساعد الناس على البقاء في أرضهم، وتهيئة ظروف العودة إلى مناطقهم الأصلية، والنهوض بالحوكمة والاستقرار. ويمثل التحليل المنهجي للنزاعات ضرورة لكي تستنير به البرامج والإجراءات، وذلك من خلال تطبيق متسق للنهج المراعية للنزاعات.

- وستساعد هذه القدرات أيضاً على تعزيز فهم المنظمة وتحسين تصميم نهج البرمجة التي من شأنها التخفيف من آثار النزاعات ومنع نشوبها والحد من مواطن الضعف عند الناس، وعلى تحسين إدراج النهج المراعية للنزاعات في التدخلات القطرية. وسيساهم ذلك في: وضع نهج منهجي وتوجيهات عملية للمكاتب القطرية للمنظمة بغية إجراء تحليل النزاعات؛ ودعم البرمجة المراعية للنزاعات وتيسير التعاون بين الوكالات على امتداد محور العمل الإنساني والإنمائي والسلام على المستوى الميداني؛ والمساعدة على تحديد الفرص في البلدان التي يجري التركيز عليها بغية دعم السلام وتعزيز استدامته (مع التشديد على المعطيات المحلية وعلى دور المرأة والشباب)؛ واكتساب الممارسات الجيدة وتقاسمها؛ وبناء شراكات جديدة في مجال مساهمات المنظمة في استدامة السلام؛ ودعم أنشطة الدعوة.

52(ح) **تخصيص مبلغ 1.1 مليون دولار أمريكي للعمل على خفض الفقر**، ولا سيما تعزيز القدرات في مجال التنمية الريفية، بما في ذلك الزراعة الأسرية.

سيعزز برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 القدرات الفنية للمنظمة لدعم خفض الفقر من خلال استحداث ثلاث وظائف فنية جديدة في مجال الخدمات المالية الريفية (إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية)، والتنمية الريفية (المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ)، والدعم السياسي لاستئصال الفقر والجوع (المكتب الإقليمي لأفريقيا).

- **مسؤول الخدمات المالية الريفية** (إدارة التنمية الاقتصادية والاجتماعية). ستساهم القدرات الإضافية في مجال الخدمات المالية الريفية في زيادة الطلب من المكاتب القطرية لتوفير الدعم الفني في هذا المجال. ويعد النفاذ إلى الخدمات المالية عائقاً أساسياً يواجهه صغار المنتجين الأسريين، ويشكل إدماج الخدمات المالية الريفية بعداً مهماً في

النهج الهادفة إلى زيادة الإنتاجية وتعزيز استدامة سبل كسب عيش الأسر. وتُعد هذه الوظيفة في مجال الخدمات الريفية جزءاً أساسياً من جهود المنظمة لدعم البلدان في تحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة، واستكمال نهج أوسع يشمل الإدماج المالي والإنتاجي، وربط المنتجين بسلاسل القيمة، والعمالة اللائقة، والحماية الاجتماعية.

- **مسؤول التنمية الريفية** (المكتب الإقليمي لأفريقيا). ستمكن المنظمة بفضل القدرات الجديدة في مجال التنمية/السياسات الريفية في آسيا من دعم البلدان لتحقيق الهدفين 1 و2 من أهداف التنمية المستدامة عبر جعل عمليات التحول الهيكلي والريفي الجارية أكثر شمولاً ومناصرة للفقراء. ويستلزم خفض الفقر في الريف سياسات واستثمارات عامة لزيادة إنتاجية الزراعة الصغيرة النطاق ودخلها، ما يؤدي إلى استحداث فرص عمل، وتعزيز التنوع الاقتصادي وحماية الفقراء من الصدمات، والاستثمار في السكان عن طريق نهج متعدد القطاعات يعالج التحديات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يواجهها سكان الريف الفقراء. ومن المفترض أن تعزز هذه السياسات والتدخلات التحوّل والنمو الريفيين الشاملين، ما يمكن الفقراء من المشاركة بنشاط في الأنشطة الاقتصادية والاستفادة منها بشكل ملحوظ. ويهدف هذا النهج إلى التصدي للقيود الهيكلية التي تواجهها الأسر الزراعية الفقيرة، واستحداث فرص عمل لائق في المزارع وخارجها، وبناء نظم حماية اجتماعية وتوسيع نطاقها، وتمكين فقراء الريف، لا سيما من خلال تقوية المنظمات الريفية.

- **مسؤول السياسات** (المكتب الإقليمي لأفريقيا). ستقوي القدرات الجديدة في أفريقيا الدعم السياسي لربط استراتيجيات وبرامج استئصال الفقر والجوع واتصالها بالأولويات الإقليمية والقطرية. وتُعد معرفة العوامل المحركة للفقر في الريف والاستجابات السياساتية المناسبة، بما في ذلك الاستثمار في الزراعة والتنمية الريفية، ضرورية لتحسين مساهمة برنامج عمل المنظمة في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، ومعالجة الرابط بين هدي التنمية المستدامة 1 و2. واستُحدثت هذه الوظيفة استجابة للتقييم الأخير للبرنامج الاستراتيجي 3 الذي بيّن أن تحليل الفقر لا يزال غير كافٍ في تصميم البرامج والمشاريع، ما يسلط الضوء على حرص المنظمة على إدراج تحليل الفقر والنهج المراعية للفقراء التي تنطوي على نظريات تغيير في تصميم البرامج والمشاريع القطرية.

### وستكون هناك حاجة إلى قدرات فنية إضافية في المجالات التالية:

- **مسؤول معني بالعمالة اللائقة في الريف**. تعد العمالة في الريف، ولا سيما عمالة الشباب، مجالاً ذا أولوية متزايدة بالنسبة إلى البلدان الأعضاء حيث أن النمو السكاني يتجاوز قدرة الاقتصادات الوطنية على توفير فرص للعمل. وفي كثير من الأحيان، يسعى الشباب جاهداً، لا سيما في المناطق الريفية، إلى إيجاد عمل منتج يسمح لهم بكسب دخل لائق وينزحون بشكل متزايد إلى المناطق الحضرية ويهاجرون إلى الخارج. وتضطلع المنظمة وشركاؤها بدور مهم في تعزيز فرص العمل للشباب في الزراعة والصناعات الزراعية في الإقليم. وستلبي هذه الوظيفة حاجة ماسة إلى زيادة دعم المنظمة للبلدان الأعضاء في مواجهة التحديات التي تعترض عمالة الشباب وفي تنفيذ نهج المنظمة ذي الصلة للتصدي للهجرة. كما ستساهم في تحقيق هدي التنمية المستدامة 1 و8 بالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية.

- **خبير اقتصادي مختص بتحليل الفقر.** تُعد معرفة العوامل المحركة للفقر في الريف والاستجابات السياساتية المناسبة ضرورية لتحسين مساهمة برنامج عمل المنظمة في تحقيق الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة، ولمعالجة الرابط بين هدي التنمية المستدامة 1 و2. وهناك حاجة إلى الخبرة لتعزيز الاستجابة للتقييم الأخير للبرنامج الاستراتيجي 3 الذي بيّن أن تحليل الفقر في المنظمة غير كافٍ من حيث تصميم البرامج والمشاريع. وستقود هذه الوظيفة الجهود الهادفة إلى الحرص على إدراج تحليل الفقر والنهج المراعية للفقراء وتحليلها في تصميم البرامج والمشاريع القطرية. كما ستقود الجهود الهادفة إلى تعزيز تنمية قدرات البلدان على النفاذ الأفضل إلى البيانات والعمل التحليلي والاتصال بالمشاريع والبرامج والمستوى القطري، بفضل إطار ونظرية تغيير أفضل بشأن خفض/ استئصال الفقر.

52(ط) **تخصيص مبلغ 0.9 مليون دولار أمريكي لمصايد الأسماك** وعلى وجه الخصوص، دعم البلدان لتنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لمنع الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وردعه والقضاء عليه.

سيعزز برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 قدرات إدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بفضل استحداث ثلاث وظائف فنية جديدة، ستعمل اثنتان منها على تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء بينما ستعمل الثالثة على مبادرة النمو الأزرق.

تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء (وظيفتان).

- لم يؤدِّ دخول الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء حيز التنفيذ في 5 يونيو/ حزيران 2016 إلى تفعيل التزامات الأطراف في الاتفاق فحسب، بل خلق أيضاً مسؤوليات جديدة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمات دولية أخرى (مثل المنظمات الإقليمية لإدارة مصايد الأسماك). فالى جانب إلزام المنظمة بتقديم المساعدة في تنمية القدرات إلى البلدان من أجل تطبيق تدابير دولة الميناء، يحدد الاتفاق دور المنظمة في تنفيذه الفعال، ويتراوح هذا الدور بين توفير التوجيهات القانونية والفنية، ودعم إدارة المعلومات والشؤون الإدارية.

- وستوفر الوظيفتان الدعم المتواصل للمهام الأساسية في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء وللإشراف على الإدارة ككلّ للمساعدة في تنمية القدرات. وستساهمان في: عمل أمانة المنظمة الداعم لاجتماعات الأطراف في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء ومجموعات العمل الفرعية، وللاجتماعات الفنية؛ وتطوير وإدارة آليات تبادل المعلومات العالمية التي سيتم وضعها بموجب الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء؛ وإدارة آليات التمويل التي سيتم إنشاؤها بموجب الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء لدعم البلدان النامية في تنفيذها لهذا الاتفاق؛ وصياغة وتطبيق مشاريع تنمية القدرات لدعم البلدان النامية في تحسين قدراتها على تنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والصكوك التكميلية؛ ووضع مخططات الرصد والإبلاغ وإدارتها؛ وعمليات الإبلاغ بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، لا سيما تلك المتعلقة بمكافحة الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم وتنفيذ الصكوك الدولية ذات الصلة، بما في ذلك الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء؛ وإعداد التقارير والوثائق بشأن الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بما في ذلك وثائق عمل الاجتماعات، والمطبوعات، والكتيبات الفنية المتعلقة بتنفيذ الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء والصكوك والآليات



الدولية الأخرى ذات الصلة؛ والدراسات التي تجريها المنظمة، وتلك التي تجرى بالتعاون مع الشركاء، حول مسائل متعلقة بالصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، بما في ذلك حول أدوات وطرق مكافحة مثل هذا النوع من الصيد؛ والترويج للاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء وللصكوك التكميلية، بما في ذلك من خلال إعداد المواد الإعلامية والمشاركة في الاجتماعات الدولية، حسب الاقتضاء.

#### مبادرة النمو الأزرق (وظيفة واحدة)

• تدعم مبادرة النمو الأزرق البلدان الأعضاء في جهودها لضمان استدامة مصايد أسماكها على مستوى الأبعاد الثلاثة لخطة التنمية المستدامة، أي البيئية والاقتصادية والاجتماعية. وتقوم مبادرة النمو الأزرق على ثلاث ركائز هي:

(1) الإنتاج الأزرق - لزيادة إنتاج مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية إلى أقصى حد مع المحافظة في الوقت نفسه على خدمات النظم الإيكولوجية من النظم المائية.

(2) المجتمعات المحلية الزرقاء - لتمكين المجتمعات المحلية وتعزيز قدرتها على الصمود مع تحسين سبل كسب العيش، والأمن الغذائي، والعمالة بالاستناد إلى الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والمنظمات الاجتماعية، والمعايير والقيم، وحقوق المستخدمين.

(3) المنتدى الأزرق - لإشراك القطاع الخاص في تحسين كفاءة سلسلة قيمة الأغذية البحرية.

• ومبادرة النمو الأزرق التابعة للمنظمة آخذة في التوسع بسرعة لا سيما في أفريقيا حيث تلتزم المنظمة بالعمل مع مصرف التنمية الأفريقي والبنك الدولي. ويعتبر المصرفان أن المنظمة شريك فني أساسي في الحزمة الأفريقية من أجل صمود المحيطات. كما أطلقت المنظمة مبادرة إقليمية في آسيا تركز في الوقت الراهن على تربية الأحياء المائية في بعض البلدان المختارة. وقد طلب الأعضاء في الحزمة الأفريقية من المنظمة أن توسع نطاق هذه المبادرة الإقليمية وطلب من المقر الرئيسي المساعدة في دعم هذا التوسع على المستويين المفاهيمي والفني.

• كما طلبت العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية دعم المنظمة في تطوير اقتصادها الأزرق. ولكن النهج المتبعة مع هذه الدول ليست هي نفسها بالضرورة للدول القارية، وباستطاعة المنظمة أن توفر الدعم الفني وأن تيسر تقاسم الدروس المستفادة في مختلف أقاليم الدول الجزرية الصغيرة النامية حيث تهتم هذه الدول بالطريقة التي تتم فيها مواجهة التحديات الفنية. وبفضل الدعم الفني الإضافي المقدم لمبادرة النمو الأزرق، يمكن خدمة الدول الجزرية الصغيرة النامية على نحو أفضل.

• وستركز هذه الوظيفة الفنية الجديدة بصورة خاصة على تقوية فرق التنفيذ في البلدان الأعضاء باتباع نهج إقليمي بالتشاور مع المسؤولين الميدانيين، وستدعم المقر الرئيسي في تعميم مراعاة نهج النمو الأزرق.

## وستكون هناك حاجة إلى قدرات فنية إضافية في المجالات التالية:

تدابير دولة الميناء. القدرة على دعم المهام الأساسية في الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء على النحو المذكور أعلاه، بما في ذلك تنمية القدرات.

إدارة الأرصد السمكية. للمساعدة على إعادة بناء الأرصد السمكية بالارتكاز إلى وضع السياسات والأدوات (مثل قواعد الصيد والامتنال لها).

مصايد الأسماك الصغيرة النطاق. لدعم تنفيذ الخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك الصغيرة الحجم دعماً للمجتمعات الساحلية التي عانت من استنزاف الموارد والفقر والبطالة.

52(ي) تخصيص مبلغ 0.6 مليون دولار أمريكي للحراثة وبالأخص دعم عمليات التقييم الوطنية للغابات.

سيعزز برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019 قدرات إدارة الغابات بفضل وظيفتين فئتين جديدتين لدعم العمل على عمليات التقييم الوطنية للغابات وعلى منظمات المنتجين كمساهمة في خفض الفقر.

• عمليات التقييم الوطنية للغابات. نظراً إلى مستلزمات الرصد والإبلاغ المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس، سيتم تعزيز الدعم المقدم إلى البلدان في مجال عمليات التقييم الوطنية للغابات. وستقدم هذه الوظيفة الجديدة المساعدة لتنسيق محفظة من مشاريع التقييم الوطني للغابات من خارج الميزانية، مع مواصلة دعم المنتجات المعيارية للتقييم الوطني للغابات وتحسين تنسيق دعم الشركاء القطريين المباشر وبناء القدرات. وستساعد هذه القدرات على معالجة العديد من الثغرات في قدرات التقييم الوطني للغابات في البلدان الشريكة، ما يجد من قدرة هذه الأخيرة على فهم مواردها الحرجية وقياسها، وعلى إدارة هذه الموارد على نحو مستدام. وتؤدي المعلومات المحسنة إلى اتخاذ قرارات إدارية سليمة وإجراءات أكثر فعالية، ما من شأنه أن يفي بمساهمات قطاع الغابات في التخفيف من آثار تغير المناخ (كما تنص على ذلك المادة 5 من اتفاق باريس) على المستويين الوطني والدولي على حدّ السواء.

• منظمات المنتجين. بات من الواضح أكثر فأكثر أن التنظيم الأفضل للمنتجين الحرجيين (والزراعيين) المحليين مهم جداً من أجل تحسين الإدارة المستدامة على مستوى المناظر الطبيعية، والنفوذ إلى الأسواق، وتطوير المشاريع القائمة على الغابات المستدامة، ومن أجل زيادة إشراك النساء والشباب والسكان الأصليين. ويحظى العمل مع منظمات المنتجين في مختلف القطاعات بأهمية متزايدة بوصفه مساهمة مهمة في الحد من الفقر عن طريق البرنامج الاستراتيجي 3. وستبني هذه الوظيفة الجديدة على التجربة مع مرفق الغابات والمزارع والروابط مع عمل المنظمة في مجال الزراعة الأسرية، وعلى تحسين الإنتاج المستدام (البرنامج الاستراتيجي 2) وزيادة الوصول إلى الأسواق (البرنامج الاستراتيجي 4). وستقوم هذه الوظيفة بترسيخ القدرات داخل إدارة الغابات بغية تقوية الدور الرئيسي الذي تؤديه منظمات المنتجين في تحسين سبل كسب العيش (هدف التنمية المستدامة 2)، والحد من الجوع (هدف التنمية المستدامة 3)، وتحسين جودة الإدارة المستدامة للغابات والمزارع (هدف التنمية المستدامة 15)، من جملة أمور أخرى.

## وستكون هناك حاجة إلى قدرات فنية إضافية في المجالات التالية:

- سلسلة قيمة الغابات في إطار البرنامجين الاستراتيجيين 3 و 4 والعمل على تمويل الغابات في إطار البرنامج الاستراتيجي 4. لقد بات من الواضح أن تطوير سلاسل قيمة الغابات المستدامة يتطلب المزيد من التحليل لنموذج العمل الأساسي للحراثة المستدامة، فضلاً عن فهم أفضل لأدوار وروابط مختلف الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة والتي تحددها علاقاتها الاقتصادية والمالية. ويتطلب ذلك اكتساب خبرة في استراتيجيات التخفيف من المخاطر المالية وإدارتها، إضافةً إلى الدراية بتحليلات الآفاق المستقبلية المحلية والإقليمية والعالمية وتوقعات العرض والطلب ذات الصلة. وفي ما يتعلق ببناء القدرات والعمل على المستوى القطري، تحتاج البلدان إلى الدعم لتنفيذ الصكوك المالية المرتبطة بالغابات من أجل سلاسل قيمة محسنة/ مستدامة، بما في ذلك تيسير النفاذ الأفضل إلى الخدمات المالية الريفية.
- إدارة مخاطر الكوارث من أجل المساهمة في الطلب من البرنامج الاستراتيجي 5. تؤدي الغابات والأشجار دوراً مهماً في إدارة مخاطر الكوارث، ولا سيما في مواجهة تغير المناخ. ويحدث كل من ارتفاع درجات الحرارة والظواهر المناخية المتطرفة خلالاً في النظم الإيكولوجية، ما يؤدي إلى تفشي الآفات، وحرائق الغابات، ويتسبب بأضرار أخرى ناجمة عن الرياح العاتية والعواصف. ولا بدّ لإدارة الغابات من التكيّف مع هذه التغيرات لتعزيز قدرة النظم الإيكولوجية الحرجية على الصمود والمساهمة في التخفيف من الأضرار الناجمة عن الكوارث الطبيعية.
- الإدارة المجتمعية للغابات. تدعم المنظمة البلدان في تطوير إطار سياساتي ومؤسسي تمكيني وقدرات للاضطلاع بالإدارة المجتمعية للغابات وتوسيع نطاقها. كما تقيم وترصد أثر الإدارة المجتمعية للغابات وكفاءتها على المستوى العالمي. ونظراً إلى وجود طلب كبير من البلدان على تطوير قدرات المجتمعات المحلية والمؤسسات الحكومية لتنفيذ الإدارة المجتمعية للغابات بصورة فعالة، تحتاج المنظمة إلى مهارات وقدرات إضافية لزيادة الدعم في هذا المجال. وتؤدي الإدارة المجتمعية للغابات دوراً مهماً في الإدارة المستدامة للمناظر الطبيعية (البرنامج الاستراتيجي 2) ما يأتي بالمنفعة المباشرة على الأمن الغذائي والتغذية (البرنامج الاستراتيجي 1) وعلى خفض الفقر (البرنامج الاستراتيجي 3).

53- فضلاً عن ذلك، أعيد تخصيص مبلغ 4.0 ملايين دولار أمريكي لتحسين تنفيذ البرامج وذلك عبر تثبيت قادة البرامج الإقليمية في وظائفهم بعد أن كانوا قد عينوا على سبيل التجربة في عام 2016 وأثبتوا فعاليتهم (مبلغ 2.9 مليون دولار أمريكي) ولتأسيس مكتب نائب المدير العام – البرامج (1.1 مليون دولار أمريكي) على نحو ما أجازت به الدورة الرابعة والخمسون بعد المائة للمجلس في ديسمبر/كانون الأول 2016.

- خلال الفترة 2018-2019، ستركز ترتيبات التنفيذ على تحسين تحقيق النتائج على المستوى القطري. وقد أثبت منسقو البرامج الاستراتيجية الإقليمية الخمسة، الذين تم تعيينهم على سبيل التجربة في عام 2016 من درجة مد-1، دورهم الفعال في تحقيق البعد البراجمي لعمل المنظمة في مختلف البلدان. وبالتالي، تم تثبيت هذه المناصب الخمسة من درجة مد-1 كقادة للبرامج الإقليمية في برنامج العمل والميزانية للفترة 2018-2019. وسيواصلون العمل بشكل

وثيق مع الممثلين الإقليميين، وممثلي المنظمة، وقادة البرامج الاستراتيجية، والشعب الفنية، للتركيز على البرامج وضمان تنفيذها وتحقيق النتائج على المستوى القطري.

- تم تأسيس مكتب نائب المدير العام (البرامج) وهو يضم منصب نائب المدير العام الجديد ومنصب فني جديد للرصد. كما تم نقل وظيفة كبير المستشارين ووظيفتين من فئة الخدمات العامة من إدارة التعاون التقني لتوفير خدمات الدعم للمكتب. ويشرف مكتب نائب المدير العام على وحدات إدارة البرامج الاستراتيجية القائمة، وإدارة التعاون التقني، وشعبة الشراكات والدعوة وتنمية القدرات، ومكاتب الاتصال، ومكتب كبير الإحصائيين، لرفع مستوى وظيفة إدارة البرامج وتمتينها وربطها ربطاً أفضل بالمعرفة الفنية والعمليات.